وراء الحدث

على ابواب مجلس الامن الدولي

مال الله فرج

في الوقت الذي فجرت فيه الخطوة الايرانية الاخيرة، باستئناف طهران الابحاث النووية في مسيرة تخصيب اليورانيوم اعصارا عنيفا من القلق الدولي، تحول الى ردود افعال دبلوماسية مباشرة، بالاخص في اطار الاسرة الاوربية، وواشنطن، فان هذه الخطوة بالذات، فسحت مجالا واسعا لمختلف الاحتمالات وفي مقدمتها التلويح بورقة العقوبات.

واذ يرى الامريكيون والاوربيون ان قرار طهران الاخير هذا، جعل الملف النووي الايراني المثير للجدل، يقرع ابواب مجلس الامن الدولي، بانتظار مناقشة التحديات التي تثيرها هذه الخطوة ضد الامن والسلم الدوليين بما يمهد لفرض العقوبات، فان طهران من جانبها، برغم تلويحها بالعديد من المواقف المتشددة الاخرى وفي مقدمتها وقف التعاون مع اللجنة الدولية للطاقة الذرية، بما يعني ضمنا ادخال الفعاليات النووية الايرانية في نفق العمل السري، فانها في الوقت نفسه لم توصد الابواب امام الجهود الدبلوماسية في محاولة لامساك العصا من وسطها.

وبغض النظر عن جدية الموقف الايراني وقدرته على التعامل مع المستجدات الدولية عبر ردود الافعال المتباينة، الا ان من المثير للامر تحول الموقف الروسي الى الجهة الاخرى مما يعني اشتداد حدة الاعصار الدولي ضد الموقف الايراني من جهة، وتقليص حجم مساحة المناورة السياسية التي كانت تتحرك على سطحها الدبلوماسية الايرانية، وهي تحاول تسويق عملية الاقناع للاسرة الدولية بمحورين اساسيين، الاول الحق القانوني في ممارسة الابحاث النووية لتطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية، والثاني، وهو الاهم بالتأكيد، كون الفعاليات النووية الايرانية ذات اهداف سلمية، ولا علاقة لها بعملية اسلحة ذرية، كما يحاول العديد من الجهات الدولية تأكيد ذلك وفي مقدمة تلك الجهات الولايات المتحدة واسرائيل وبريطانيا!

وسواء احسنت طهران ام اساءت التوقيت والقرار معا، في توجيه خطابها الى الاسرة الدولية فلا شك ان هذا الخطاب وخلفياته، قلص المسافة بين البرنامج الايراني المثير للجدل، وبين بوابة مجلس الامن، بل ان بعض المحللين الستراتيجيين ذهبوا الى ان الموقف الايراني تجاوز الخط الاحمر، ووضع الملف فعلا على طاولة مجلس الامن الدولي.

وان المواقف والتصريحات الدولية لا تعدو في حقيقتها عن كونها اللمسات الاخيرة لصياغة قرار العقوبات، بالاخص بعد ان اكدت وزيرة الخارجية الامريكية، قبل ايام ان مشروع القرار المتعلق بالملف الايراني، جاهز بالفعل!

واذا كانت طهران، تفسر (الجهود الدبلوماسية) خندقا للحيلولة دون طرق ابواب مجلس الامن الدولي. بما يعني على الارض، وجود مساحة لا باس بها للمباحثات واللقاءات والمناقشات والمناورات الدبلوماسية، فان الجهة الاخرى، ترى في الجهود الدبلوماسية، لمسات اللحظة الاخيرة قبل اصدار قرار عقوبات ملزم.

في ضوء تداخلات هذه الازمة وافرازاتها على الارض، ربما يبدو العمل العسكري، غير وارد اطلاقا في هذه المرحلة بالذات، لكنه غير مقيد تماما، مما يضع طهران وجها لوجه امام حتمية العمل المضاعف في وقت وصفه العديد من الجهات الدولية (بانه بدأ ينفذ) لابعاد ملفها المثير للجدل عن ابواب مجلس الامن من جهة، ولاستعادة ثقة واطمئنان الاسرة الدولية الى سلامة موقفها وخطواتها، واجراءاتها واهدافها من جهة اخرى.

ان مواصلة التحدي، ومواصلة التلويح باجراءات متشددة ومتقابلة من الجانبين معا، وتصاعد تداعيات الموقف على الصعيد الدولي، سوف يدفع بالازمة وبسرعة الى مجلس الامن، مما يعني الانتقال للمرحلة الثانية، تلك هي مرحلة العقوبات وسواء جاء القرار بصيغة اجراء مباشر او بصيغ اجراءات عقابية مختلفة، وفي مقدمتها فرض حصارات معينة، فان التجارب المماثلة في هذا الميدان اكدت ان مثل هذه الاجراءات لا بد ان تقود الى نتائج معروفة ليست في مصلحة الطرف الذي يقع تحت طائلة الحصار الدولي مما يستلزم قراءة متأنية لخارطة الاوضاع الدولية بدقة والتعامل معها وفق سياسة الخطوة اثر خطوة، وبروح من المسؤولية التي بامكانها ابعاد المنطقة باسرها عن أي شكل من اشكال التصادم الدولي!

واذا كان من حق ايران كما هو من حق اية دولة في العالم الامساك بقوة بناصية العلم والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخدام الابحاث الذرية لصالح تطورها السلمي، سواء في انتاج الطاقة الكهربائية او سواها فان من حق المجتمع الدولي وفي هذه المرحلة الحرجة والدقيقة بالذات التأكيد على الاستخدام السلمي ومنع انتشار واستخدام الاسلحة الذرية التي تهدد الوجود الانساني برمته!

ورغم ان مساحة المناورات السياسية والدبلوماسية بين طهران والمجتمع الدولي باتت ضيقة جدا، فاننا نعتقد ان ايران لايزال بامكانها ممارسة دور مؤثر وفعال لنزع فتيل الازمة، واعادة بناء جسور الثقة بينها وبين المجتمع الدولي، بما يبعد الازمة عن ابواب مجلس الامن الدولي وبما يبعد المنطقة عن اخطار أي صدام مع المجتمع الدولي.

طهران تصر على مواصلة نشاطاتها النووية

بوش وميركل: ايران النووية تمثل خطراً بالغاً على الأمن الدولي

سولانا يستبعد الحل العسكري ومناقشة دولية واسعة لتداعيات الازمة غدا في لندن

العواصم / وكالات

ترفض ايران اجراء محادثات مع الاوروبيين حول تعليق نشاطات البحث النووي لكنها مستعدة للبحث معهم في مسألة تخصيب اليورانيوم حسبما افاد مسؤول ايراني رفيع المستوى اوردت تصريحاته وكالة الانباء الرسمية الايرانية.

وقال حسين انتظامي الناطق باسم المجلس الاعلى للامن القومي المكلف بالملف النووي ان "موضوع المفاوضات مع الاوروبيين هو فقط تخصيب اليورانيوم، وليس مسألة الابحاث النووية".

ودان المجتمع الدولي استئناف ايران الخميس نشاطات البحث النووي المتعلقة بتخصيب اليورانيوم. وكانت ايران علقت طوعا هذا البرنامج اواخر العام ٢٠٠٣,

واضاف المسؤول الايراني "مسألة البحث مستقلة عن تخصيب اليورانيوم والجمهورية الاسلامية ابلغت الاوروبيين قبل استئناف الابحاث".

اصرار ايراني

وقال ان "قرار ايران القيام بنشاطات البحث جدي".

وتميز ايران بين التخصيب على نطاق ضيق لاغراض البحث والتخصيب على نطاق واسع.

وترفض الدول الغربية هذا التمييز وتعتبر ان على ايران الامتناع عن اي عملية لتخصيب اليورانيوم.

وتجري الترويكا الاوروبية (المانيا وفرنسا وبريطانيا) الاثنين في لندن مشاورات مع الاميركيين والروس والصينيين حول دعوة مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للانعقاد بشكل طارئ واحتمال احالة الملف الايراني على مجلس الامن الدولي.

الموقف الامريكي الالماني

من جانبه قال الرئيس الأمريكي جورج بوش خلال مؤتمر صحفي مشترك مع مستشارة ألمانيا أنجيلا ميركل الجمعة إن إيران "النووية" تمثل خطراً بالغاً على الأمن الدولي، ودعا الزعيمان المجتمع الدولي للانضمام في معارضة برنامج طهران النووي.

وصرح بوش أن محادثاته مع ميركل تدخل في إطار "الجهود الدبلوماسية الرامية لتحديد أفضل سبل مواجهة إيران حول برنامجها النووي الوليد ووضع لبنة السلام."

وأضافت ميركل قائلة "بالتأكيد لن تستفزنا دولة مثل إيران."

وتفادى الرئيس الأمريكي الإجابة المباشرة عن سؤال بشأن تفضيله خيار فرض عقوبات على حكومة طهران بالقول إنه لن يصدر أحكاماً مسبقة على قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونوه قائلاً " من المنطقي أن تحال دولة نبذت جميع الوسائل الدبلوماسية إلى مجلس الأمن."

وقال بوش إن تطوير إيران لأسلحة نووية يخطو بها صوب تحقيق هدف النظام الإيراني الراهن نحو تدمير إسرائيل، وجدد رفضه لتصريحات نظيره الإيراني محمود أحمدي نجاد الداعية لتدمير إسرائيل ووصف أنها "غير مقبولة."

موقف الترويكا

وكانت الولايات المتحدة قد رحبت بتوجه الترويكا الأوروبية الجديد المنادي برفع الملف النووي الإيراني إلى المجلس الدولي إثر وصول الجهود الدبلوماسية التي استمرت زهاء العامين إلى طريق مسدود.

وبدورها هددت إيران بوقف التعاون الطوعي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنع تفتيش منشآتها حال رفع ملفها إلى مجلس الأمن هذا وكانت وزارة الخارجية الامريكية قد ذكرت ان الولايات المتحدة بدات مشاورات مكثفة للتاكد من احالة الملف النووي الايراني على مجلس الامن الدولي فعلا.

استبعاد الحل العسكري

من جانبه استبعد الممثل الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا في مقابلة مع صحيفة المانية تنشر الاحد بشكل قاطع الحل العسكري للخلاف مع ايران حول المسالة النووية.

وقال سولانا للصحيفة الشعبية "بيلد ام سونتاغ" ان "التحرك العسكري ضد ايران غير وارد".

واوضح سولانا ان قرار الاوروبيين اللجوء الى مجلس الامن الدولي لا يعني "اطلاقا وقف المفاوضات" مع ايران، داعيا طهران الى اقناع الاسرة الدولية بالطبيعة السلمية لبرنامجها النووي اثر استئنافها الثلاثاء نشاطات الابحاث حول تخصيب اليورانيوم.

واعتبر ممثلون عن الترويكا الاوروبية (المانيا وفرنسا وبريطانيا) الخميس ان الوقت حان "لاشراك مجلس الامن لتعزيز سلطة قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وقال سولانا "اننا نبذل الجهود حاليا للتوصل الى حل دبلوماسي "، مشيرا الى انه "ينبغي ان لا نطلق التكهنات حول عقوبات محتملة لا تشكل جزءا من النقاش في الوقت الحاضر".

دمشق تطلق سراح نائبين معارضين وانان يدعوها للتعاون

دمشق/ وكالات

اطلقت السلطات السورية امس السبت سراح النائبين المعارضين مأمون الحمصي ورياض سيف، على ما افاد ناشطون في مجال حقوق الانسان لوكالة فرانس برس.

وحكم على الحمصي بالسجن خمس سنوات بعد اعتقاله عام ٢٠٠١ مع رياض سيف. .

وفي نيسان ٢٠٠٢ حكم على النائب ورجل الاعمال السوري رياض سيف بالسجن خمس سنوات مع النفاذ بتهمة محاولة تعديل الدستور بصورة غير شرعية.

وكان الحمصي وسيف يدعوان الى ادخال اصلاحات في سوريا.

من جانب اخر اعلن نجل النائب السابق للرئيس السوري عبد الحليم خدام المقيم في باريس امس السبت ان والده سيبقى في فرنسا ولا ينوي الانتقال الى السعودية.

ونفى جهاد خدام في اتصال هاتفي اجراه مع وكالة فرانس برس السبت معلومات اوردتها بعض الوسائل الاعلامية مفادها ان والده يخضع لضغوط فرنسية من اجل ان يغادر هذا البلد الذي انتقل اليه بعد استقالته من مهامه في السلطة وداخل حزب البعث في حزيران/يونيو.

وقال "ليس هناك مضايقات من الحكومة الفرنسية بل العكس ولا مشروع للانتقال للسعودية".

حماس تعلن برنامجها الانتخابي

رام الله / الوكالات

أعلنت حركة حماس برنامجها الانتخابي قبل الانتخابات التشريعية المقررة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

وتشارك حماس للمرة الأولى في الانتخابات عبر لائحة "التغيير والإصلاح"، فيما تشير استطلاعات الرأي إلى أنها قد تحرز نتائج مهمة.

ويقول المراسلون إن موقف الحركة بات أقل تشددا من السابق سعيا لتوسيع قاعدتها الانتخابية بهدف جذب العدد الأكبر من الناخبين.

ولا يشير البيان في بنوده إلى القضاء على إسرائيل، وهو الهدف المعلوم لحماس والمذكور في ميثاقها، غير أنه يشدد على "المقاومة" كوسيلة شرعية للفلسطينيين للحصول على استقلالهم.

ويقول البيان: "نحن ملتزمون بمحاربة الاحتلال وبقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، كما أننا نلتزم بالدفاع عن الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل".

يذكر أن حماس تبنت معظم التفجيرات الانتحارية في إسرائيل فيما قتل الجيش الاسرائيلي عشرات من مقاتليها وقياديها.

وكانت الحركة قد التزمت بهدنة غير رسمية مع إسرائيل انتهت في أواخر العام الماضي.

ويقول مراسل بي بي سي في غزة آلن جونسون إنه كان يتوقع أن يأتي بيان حماس مخفف اللهجة إذ أن الحركة تسعى لجذب الناخبين الفلسطينيين بمختلف توجهاتهم ولا تتوجه فقط إلى قاعدتها الأصلية.

وتشكل حماس تحديا كبيرا لحركة فتح ولرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سيما وأن الاستطلاعات تشير إلى إمكانية فوزها بثلث المقاعد الـ١٣٢ في البرلمان.

ويقول بيان الحركة: "تعتبر "لائحة التغيير والإصلاح" أن وجودها في المجلس التشريعي الفلسطيني يشكل إحدى الوسائل لتحقيق شعارها (التغيير والإصلاح) ولتعزيز قوة الشعب وإعادة بناء ما دمره الاحتلال".

وكان بعض الشك قد لف الانتخابات منذ أن هددت إسرائيل بمنع سكان القدس الشرقية من المشاركة في الانتخابات احتجاجا على مشاركة حماس.

وقال عباس إنه سيؤجل الانتخابات في حال بقاء إسرائيل على موقفها.

ومن المقرر أن تبت الحكومة الاسرائيلية في هذه المسألة أثناء اجتماعها اليوم الأحد .

بوش يصر على عدم اغلاق معتقل غوانتانامو

واشنطن/ اف ب

اعلن الرئيس جورج بوش ان معتقل غوانتانامو سيبقى مفتوحا طالما تطلب امن الاميركيين ذلك، رافضا بلياقة طلبا تقدمت به المستشارة الالمانية انغيلا ميركل التي تزور الولايات المتحدة.

وقال بوش ان "غوانتانامو مكون ضروري لحماية الشعب الاميركي".

واضاف "طالما استمر التهديد قائما والحرب على الارهاب مستمرة، يتعين علينا اعتقال الاشخاص الذين يضمرون الشر لنا"، مشيرا الى ان السجناء يتلقون معاملة "انسانية وكانت ميركل اعلنت قبل ايام فقط من زيارتها الى الولايات المتحدة ان "معتقلا مثل غوانتانامو لا يمكن ويجب الا يبقى قائما على المدى البعيد".

وقد طرحت هذه المسألة خلال محادثاتها مع بوش الذي قال "اعرف لماذا طرحت هذه المسألة". واضاف "لأن ثمة افكارا غير صحيحة عن غوانتانامو وظروف الاعتقال فيه".

وكرر بوش القول ان السجناء هم اعداء الولايات المتحدة. لكن بوش يرغب، على غرار المستشارة الالمانية "البحث في طريقة تمكن من احراز تقدم" حول هذه المسألة.

واضاف بوش ان "الطريقة الفضلى لاحراز تقدم تقضي باحالة السجناء على المحاكم العسكرية.

لكن احالتهم على المحاكم العسكرية تثير جدالا في الولايات المتحدة وعلى الصعيد الدولي.

وقللت ميركل من اهمية هذا التباين مؤكدة انها "تؤيد" وجهات نظر بوش حول طبيعة التهديد وحجمه.

وقالت ان المانيا "على غرار البلدان الاوروبية الاخرى، ستقدم مقترحات مقنعة حول ما يتعين علينا القيام به في شأن المسجونين".

اعادة فتح السفارات البريطانية والكندية والاسترالية في عمان

عمان/ اف ب

قررت سفارتا بريطانيا وكندا في الاردن اعادة فتح ابوابهما اليوم الاحد بعد اغلاقها قبل اسبوع "لاسباب امنية" في حين ستعيد استراليا فتح سفارتها الاثنين، على اعلنته مصادر في السفارات الثلاث لوكالة فرانس برس امس السبت.وقال مصدر في السفارة الكندية "سنعاود نشاطنا بشكل اعتيادي اعتبارا من الاحد".

كما تم ابلاغ العاملين في السفارة البريطانية بوجوب الحضور الى مكاتبهم الاحد.

ومن جهتها، ستعاود سفارة استراليا عملها يوم غدالاثنين، على ما جاء في بيان اوردته وزارة الخارجية الاسترالية في كانبيرا على موقعها الالكتروني.

وكانت هذه السفارات اعلنت الاسبوع الماضي عن تلقيها "تقارير تشير الى ان ارهابيين قد يكونون في المراحل الاخيرة تحضيرا لاعتداءات تستهدف غربيين واماكن يرتادونها في الاردن" وبالتالي فانها "ستبقى مغلقة حتى اشعار اخر لاسباب امنية".

واشارت السفارات الى تعرض الاردن في تشرين الثاني الماضي "لثلاثة اعتداءات ارهابية" استهدفت فنادق فخمة في عمان وادت الى مقتل ٦٠ شخصا واصابة نحو ١٠٠ اخرين.وقد اكدت مصادر دبلوماسية ان سفارة بريطانيا تلقت على موقعها الالكتروني رسالة تتضمن تهديدات فقامت بابلاغها الى السلطات الاردنية.

واضافت المصادر ان سفارتي كندا واستراليا لم تتلقيا اي تهديدات مباشرة.

القوة الدولية في دارفور بين الرفض والترحيب

القاهرة/ اف ب

رحبت المجموعات المتمردة في دارفور امس السبت بفكرة نشر قوة تابعة للامم المتحدة في هذه المنطقة الواقعة في غرب السودان والتي تشهد حربا اهلية. وقال احمد حسين المتحدث باسم حركة العدل والمساواة لوكالة فرانس برس "اننا نؤيد اي استجابة فاعلة من المجتمع الدولي وخصوصا الامم المتحدة للوضع في دارفور".

وكان الامين العام للامم المتحدة كوفي انان اكد الجمعة ان الامم المتحدة تبحث في فكرة نشر قوة تدخل سريع تحل مكان بعثة السلام التابعة للاتحاد الافريقي في دارفور.

ودعا موفده الى السودان يان برونك من جهته الى نشر قوة جديدة لحفظ السلام في هذه المنطقة تتمتع بقوة كافية لردع الهجمات ضد المدنيين ونزع اسلحة الميليشيات المسؤولة عن الفظائع. لكن وزير الخارجية السوداني لام اكول رفض فكرة نشر قوة تابعة للامم المتحدة في دارفور معتبرا ان من الافضل تخصيص اموال لجنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الافريقي والمنتشرين في هذه الولاية السودانية.

وقال اكول في الخرطوم في اتصال هاتفي اجرته معه "بي بي سي" من لندن انه في حال اراد المجتمع الدولي انهاء النزاع في دارفور يجب ان يضغط على المتمردين للتوصل الى اتفاق سلام.

الوسائل الامريكية لمكافحة الارهاب تتناقض مع حقوق الانسان

جنيف / اف ب

اكد مقرر لجنة في مجلس اوروبا تحقق في قضية السجون السرية الاميركية ونشاطات الولايات المتحدة في اوروبا ان الدول الاوروبية كانت تعرف منذ سنتين على الاقل بوجود هذه السجون.

ووصف ديك مارتي عدم تحرك السلطات الاوروبية في هذا المجال بانه "يصدم".

وقال مارتي وهو عضو في البرلمان السويسري، للتلفزيون السويسري ان "الدول تعرف منذ سنتين او ثلاث سنوات ما كان يجري".

واضاف ان "بعض الدول تعاونت بشكل عملي واخرى غضت النظر وهناك من تجاهلت القضية تماما". وفي شأن عمليات التعذيب التي مارستها وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، اعتبر المقرر ان "رد الفعل الاعنف قد صدر في الولايات المتحدة".

واضاف "بفضل تعديل طرحه سيناتور جمهوري"، منعت تلك الممارسات.

وكان المقرر يشير الى التعديل الذي وقعه اخيرا الرئيس جورج بوش في ٣١ كانون الاول ومنع بموجبه تعذيب السجناء على ايدي الاميركيين في الخارج. وكانت الاكثرية الساحقة في الكونغرس وهي جمهورية ايدت هذا التعديل الذي طرحه السيناتور جون ماكاين، المقاتل السابق في حرب فيتنام، في وقت كانت تتسع الشبهات حول الوسائل الاميركية في التصدي للارهاب. وفي مؤتمر صحافي عقده في برتهود في كانتون برن، دان المقرر مرة جديدة بشدة الوسائل التي تستخدمها منذ ١١ ايلول ٢٠٠١ ادارة بوش لمكافحة الارهاب.

وقال "انها غير مقبولة" لأنها تتناقض مع حقوق الانسان واتفاقيات جنيف.